اى فتأمل واعلم انه لم يكن فى نسخة الرضى قوله ولا يوصف به فاعتذر بانه ترك
المص لتضمن والموصوف اخص او مساو اياه اذ لا اخص من المضمر وظاهر هذا
الحكم منقوض بما لا يحصى من قولهم شئ عجيب ومثاله فقيل المراد بالاخص والمساوى
ليس قسيما الاعم بالاعراب والمساوى فى التعريف فهذا الحكم مخصوص بالمعارف
وحمل المساوى عليه تبين وتوجيه حمل الاخص عليه بان يراد به ما له مزيد
اختصاص التعريف يكشف عن هذه الارادة قوله ولهذا لم يوصف ذو اللام
ولا بد من معرفة مراتب التعريف حتى يظهر هذه المسئلة ومذهب سيبويه ان اعرف
الاعراف المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصول والمضاف فى
فى مرتبة المضاف اليه فلا يوصف المعرف بالمضاف الى غير المعرف باللام
وعند المبرد المضاف اليه انقص من المضاف اليه فيوصف المعرف باللام
بالمضاف الى غير المعرف باللام وعند المبرد المضاف انقص من المضاف اليه
فيوصف المعرف باللام بالمضاف الى الاربعة ومذهب الكوفيين ان الاعرف
العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام وعند ابن كيسان المضمر ثم العلم ثم اسم
الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اسم الاشارة ثم المضمر
ثم العلم ثم ذو اللام وقال المالكي ضمير المتكلم ثم العلم الغير المشترك وضمير
المخاطب ثم ضمير الغائب الذى لا يسبقه مبهم ثم اسم الاشارة والمنادى
ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه فالتابع الاخص على
مذهب ليس صفة بل بدلا او عطف بيان وقوله الا بمثله يتجه عليه انه ان
اريد المماثلة فى المرتبة للعموم قوله او بالمضاف الى مثله وان اريد المماثلة
فى كونه ذا لام تعريف لا يصح الحصر لصحة وصف ذى اللام بالموصول او لما
علم مما سبق ان كل مساو للشئ او ادنى منه فى التعريف صفة له وكان المضاف
الى المعرف كذلك بالنسبة الى اسم الاشارة مع انه لا يقع صفة له احتاج
الى استثنائه فذكر ما هو بمنزلة الاستثناء عنه مع الاشارة الى وجه مخالفته

لاخواته

لاخواته فقال اما التزم وصف باب هذا بذى اللام لانه وصفه بذى اللام لانه
التزم وصفه بذى اللام لانه لم يلتزم وصفه فضلا عن التزام وصفه
بذى اللام ولا يخفى ذكر الالتزام عن كلمة انما لانه دخل لقوله للابهام فكانه
قال انما التزم لا للابهام ولا التزام بذى اللام منقوض بجواز وصفه بالموصول
الذى مع اللام وبلام الموصول واحصاء ابهام باب هذا ذلك الالتزام
فى غاية الابهام وتكلفوا فيه بان التوسل فى ازالة الابهام بالمضاف كالتوسل
توسل فى زوال ابهامه بالمضاف اليه كالسؤال من الفقير والاستغاثة من
المستغيث وهل يتوسل بمطلق ذى اللام سواء كان موضوعا لغرض المعنى ام
لا اختلف فيه ذهب المص الى الاول كما افصح من قوله فيما سبق مررت بهذا
الرجل وابن مالك الى اختصاصه بالموضوع لغرض المعنى وحكم بان الرجل
فى المثال المذكور بدل ومن ثم اى من اجل ان وصف باب هذا الرفع الابهام
ضعف مررت بهذا الابيض لضعف ذلك الرفع فيه بخلاف ليست هذا
الابيض لان اللبس خصه بالثوب وحسن مررت بهذا العالم وبقى مباحث
مهمة كثيرة النفع ما رأينا بدا من بيانها منها وحدة الوصف مع تعدد الموصوف
فان كان العامل واحدا والمعمول المتعدد مذكورا بالعطف ولم يكن المتعدد
مختلفا بالتعريف والتنكير يجوز وحدة الوصف نحو جاء زيد وعمرو المنطلقان كما يجوز
زيد المنطلق وعمرو المنطلق فان اختلف بالتذكير والتانيث او بالفعل
وعدمه لغلب الفعل والتذكير نحو جاءنى زيد وسعد العاقلان ورأيت
رجالا او فرسا ماشين وان لم يذكر المعمول المتعدد بطريق العطف لا يصح
وحدة الصفة فلا يقال اعطيت زيدا الغلام العاقلين ولا ضرب زيد عمرا
العاقلين بل يقال ضرب زيد العاقل عمرو العاقل او ضرب زيد عمرو العاقل
بنصب العاقل الاول ورفع الثاني وهو الاولى من العكس لاتصال صفة بموصوف
وخالف هشام ونقلية البصريين فى امتناع ضارب زيد عمرا العاقلان بناء

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)